Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

Sustainable Development in View of the 1963 Trade Agreement between Iraq and Italy: A Historical Study

Munir Abood Jdeah
Department of History / College of Arts / University of Alanbar/ AlRamadi -Iraq

Article Information

Article History:
Received Nov, 14, 2025
Revised Nov, 23, 2025
Accepted Nov, 30, 2025
Available Online Feb 1, 2026

Keywords:
Sustainable Development;
Iraq;
Italy;
1963 Agreement;
International Relations

Correspondence:
Mohammed Shaaban Akosh
art.munirap76@uoanbar.edu.iq

Abstract

This study examines the 1963 trade agreement between Iraq and Italy as a pivotal moment in the trajectory of bilateral relations and as a crucial framework for understanding the developmental dimension of that era. The agreement emerged within a political and economic context characterized by Iraq's pursuit of diversifying its trade partners and reinforcing its economic independence, alongside Italy's ambition to expand its influence in the Middle East through economic and cultural cooperation.

The research analyzes the provisions of the agreement and its economic, social, and cultural dimensions, assessing its contribution to the foundations of sustainable development through the support of industrial and agricultural sectors, technology transfer, and the promotion of cultural and educational exchange. By employing a historical-analytical approach based on official documents, primary sources, and relevant academic studies, the research seeks to highlight the role of the agreement in balancing Iraq's economic objectives with the broader requirements of comprehensive development.

The study further explores the direct and indirect outcomes of the agreement, including the stimulation of the Iraqi market, the establishment of joint projects, and the strengthening of cultural interaction, which constitutes an integral component of the sustainable development framework. It concludes that the 1963 Iraqi Italian trade agreement represents an early model of an integrated developmental partnership, offering insights that remain relevant for reassessing development trajectories in the contemporary Arab world.

DOI: ----------, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التنمية المستدامة في ضوء الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا للعام 1963 م دراسة تاريخية

منير عبود جديع *

المستخلص:

* قسم التاريخ/ كلية الاداب / جامعة الانبار /. الرمادي – الانبار

يتناول هذا البحث دراسة الاتفاقية التجارية المبرمة بين العراق وإيطاليا عام 1963 بوصفها محطة بارزة في مسار العلاقات الثنائية، وتعد مرتكزا أساسيا لفهم البعد التنموي في تلك المرحلة. فقد جاءت الاتفاقية في سياق سياسي واقتصادي اتسم برغبة العراق في تنويع شركائه التجاريين وتعزيز استقلاله الاقتصادي، إلى جانب سعي إيطاليا الحثيث لتوسيع حضورها في الشرق الأوسط عبر آليات التعاون الاقتصادي والثقافي.

يركز البحث على تحليل مضمون الاتفاقية وبنودها، والوقوف عند أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى إسهامها في وضع أسس للتنمية المستدامة من خلال دعم قطاعات الصناعة والزراعة، ونقل التكنولوجيا، وتفعيل التبادل الثقافي والتعليمي. ومن خلال منهج تاريخي تحليلي قائم على الوثائق الرسمية والمصادر الأولية والمراجع الأكاديمية، يحاول البحث الكشف عن الدور الذي لعبته الاتفاقية في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية للعراق ومتطلبات التنمية الشاملة.

كما يسلط البحث الضوء على النتائج المباشرة وغير المباشرة للاتفاقية، مثل تنشيط السوق العراقية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتعزيز التفاعل الثقافي الذي يُعد جزءاً لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة. وتخلص الدراسة إلى أن هذه التجربة تمثل نموذجاً مبكراً لشراكة تنموية متكاملة، يمكن الاستفادة من دروسها في إعادة تقييم مسارات التنمية في العالم العربي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، العراق، إيطاليا، اتفاقية 1963، العلاقات الدولية

المقدمة

تُعد التنمية المستدامة أحد المفاهيم المحورية التي شغلت اهتمام الدول منذ منتصف القرن العشرين، لما تمثّله من توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان العدالة الاجتماعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وقد ارتبط هذا المفهوم في الدول النامية ومنها العراق بمساعيها لإعادة بناء اقتصادها الوطني وتعزيز مكانتها في النظام الدولي بعد حصولها على الاستقلال، من خلال إبرام اتفاقيات تجارية واقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى.

وفي هذا الإطار، تعد الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا لعام 1963 إحدى المحطات المهمة في مسار العلاقات الاقتصادية العراقية الأوروبية، إذ جاءت ضمن توجّه الحكومة العراقية نحو تنويع شركائها التجاريين وتحقيق التنمية الاقتصادية عبر التعاون الفني ونقل الخبرة الصناعية. تعكس هذه الاتفاقية إدراك العراق المبكر لأهمية الشراكات الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل تبلور المفهوم بصيغته الحديثة في سبعينيات القرن العشرين.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأبعاد التاريخية والاقتصادية لهذه الاتفاقية، وتحليل دورها في دعم مسار التنمية المستدامة في العراق خلال عقد الستينيات، من خلال الوقوف على بنودها ومجالات التعاون التي تناولتها، وتقييم أثرها في الاقتصاد الوطني وفي تطوير العلاقات العراقية – الإيطالية. كما يسعى البحث إلى إبراز كيف أسهمت الاتفاقية في ترسيخ مبدأ التعاون المتبادل والمنافع المشتركة بين البلدين في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد ثورة 1958.

إن دراسة هذه الاتفاقية من منظور تاريخي تنموي تمثل محاولة لفهم طبيعة التفاعل بين السياسة الخارجية والاقتصاد الوطني، وكيف أسهمت السياسات التجارية في رسم ملامح التنمية المستدامة في العراق خلال مرحلة التأسيس للجمهورية. ومن هنا، يطمح البحث إلى تقديم قراءة علمية تحليلية تبرز العلاقة الجدلية بين التحولات السياسية والاقتصادية والتوجهات التنموية في العراق في ضوء التجربة الإيطالية كشريك اقتصادي فاعل آنذاك ، قسم البحث الى ثلاثة محاور تضمن المحور الأول التنمية المستدامة وأثرها في التقارب الثنائي حتى عام 1963، أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على عقد الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا عام 1963 وأثرها في مسار التنمية الاقتصادية المشتركة، فيما تناول المحور الثالث الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا لعام 1963 وتحليل موادها وأثرها في تعزيز التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: التنمية المستدامة وأثرها في التقارب الثنائي حتى عام 1963

لا يخفى أنّ مفهوم التنمية المستدامة ترتكز على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية الموارد بما يضمن استمرارية التطور للأجيال اللاحقة[1] في السياق التاريخي حتى عام 1963، برز هذا المفهوم بشكل غير مباشر في السياسات الاقتصادية التي سعت إلى تنويع الشراكات التجارية وتقليل الاعتماد على طرف واحد، بهدف دعم مشاريع التنمية الوطنية.[2]

انعكس ذلك في التقارب التجاري مع إيطاليا خلال تلك المدة، إذ نظر العراق إلى التعاون مع قوة صناعية أوروبية كإيطاليا على أنه فرصة للحصول على التكنولوجيا والخبرة الصناعية، مقابل ما يمتلكه من موارد طبيعية وأسواق واعدة. أسهم هذا المسار في دعم مشروعات البنية التحتية وتوسيع شبكة التبادل التجاري، الأمر الذي عزّز روابط التقارب بين الجانبين ومهّد لقيام اتفاقيات تجارية لاحقة، مثل اتفاقية

[1] مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، بيروت، 2017، ص12-35.
[2] ك, و، د، ملفات البلاط الملكي، ملفة 311/918 المعاهدة العراقية الإيطالية، وثيقة 4، صفحة 10-11.

1963 التي جسّدت توجه العراق نحو تنمية أكثر استقلالية وانفتاحاً على الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم إيطاليا اذ جسد هذا في إقامة علاقات دبلوماسية مع الأخيرة بتاريخ 4 كانون الأول 1925 وتبادل السفراء.[1]

يمكن القول مما تقدم إنّ تفسير مفهوم التنمية المستدامة في العلاقات الدولية هو تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي يُراعي استدامة الموارد البيئية والمالية، في إطار نفاذ أو انحسار هذه الموارد بسبب الاستهلاك أو التنمية العشوائية، وإنما يُبنى من خلالها اقتصاد قوي ومجتمع متماسك يتمتع بقدرة دائمة على التطور[2].

وفي السياق نفسه فإن التقارب العراقي الإيطالي التجاري في ضوء التنمية المستدامة كان واضحا قبيل عام 1963، إذ سعى العراق إلى تنويع شراكاته التجارية والصناعية كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي والتنمية، وفي هذا السياق بدا التقارب مع إيطاليا خياراً استراتيجياً: فقد رأى العراق في التعاون مع دولة صناعية أوروبية فرصة لنقل الخبرة التكنولوجية وتوسيع أسواق الصادرات، بينما رأت إيطاليا في العراق مصدراً واعداً للنفط والموارد الطبيعية، ومنفذاً إلى الشرق الأوسط. هذا النوع من الشراكة يُنسِب إلى منطق التنمية المستدامة؛ لأنه يربط بين النمو الاقتصادي والتحول الصناعي وتبادل المنافع الطويل الأمد، بدلاً من علاقة استغلال قصيرة الأمد.[3]

ومن جانب آخر فقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيطاليا تأخذ منحى تعاونياً في حقل النفط منذ عام 1963. كما أن العراق أعلن تأسيس شركة نفط العراق (INOC)[4] عام 1964 إذ كان مشروعا تعود جذوره إلى عام 1962 وبعد أن أصبح النفط منذ اكتشافه عاملا مهما في بلورة التعاون الاقتصادي في العلاقات الدولية كمؤشر على رغبة الدولة في إدارة مواردها وتعزيز استقلالها الاقتصادي.

إن المتتبع لمسار تطور العلاقات التجارية والتنموية للبلدين يؤشر إلى أن أول تعامل تجاري بين العراق وإيطاليا كان بتاريخ الثالث والعشرين من آذار 1963م والذي تمثل بقيام وزارة التجارة العراقية برفع القيود أمام استيراد البضائع الإيطالية وهذا مما أسهم في إيجاد أرضية للتقارب والتعاون في التنمية الاقتصادية التي ترجمت في عقد اتفاقية عام 1963 لتنظم طبيعة تلك العلاقات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة.[5] وسيتناولها المحور الثاني في هذا البحث.

وعلى الرغم من أن بعض المصادر تقيّد التبادل التجاري المباشر بين البلدين قبل عام 1963، إلا أن المنحى العام للدبلوماسية الاقتصادية العراقية تأثر بالفكرة التي نسبت للتنمية المستدامة للتحالفات المتعددة، والاستثمارات الأكثر تنويعاً، والتخطيط الأكبر للمستقبل التجاري الذي بدأ بالتوجه نحو تعاقدات تجارية كان في مقدمتها إيطاليا.

المحور الثاني: عقد الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا عام 1963 وأثرها في مسار التنمية الاقتصادية المشتركة

شهد عام 1963 توقيع اتفاقية تجارية بين جمهورية العراق والجمهورية الإيطالية، إذ جاءت هذه الاتفاقية استجابةً لرغبة مشتركة بين البلدين في توطيد علاقاتهما الاقتصادية وتوسيع نطاق التعاون التجاري بينهما فقد بدأت المرحلة الأولى التمهيدية في التوصل إلى تفاهم يؤسس للتعاون في تنمية العلاقات الاقتصادية في المجال التجاري والذي ترجم في توقيع الأحرف الأولى للاتفاقية في روما بتاريخ 10 آب 1963 إذ وقع الاتفاقية عن العراق محمود محمد الحمصي[6] وزير التجارة وعن الحكومة الإيطالية كيدو نافاريني KIDO Navarini سفير الجمهورية الإيطالية. أما المرحلة الثانية فقد وُقعت الاتفاقية على الأراضي العراقية في ديوان وزارة الخارجية في 30 أيلول 1963، بنسختين أصليتين باللغات العربية والإيطالية والإنجليزية تضمنت بنود الاتفاقية أوجه التقارب التجاري والتنموي بين الجانبين، كما اتفق الجانبان أنه في حالة الخلاف بين الطرفين في تفسير بعض بنود الاتفاقية فإن النص الإنجليزي يكون هو السائد، وقد مثّل حكومة الجمهورية الإيطالية

---

[1] ابتسام حمود محمد، نهى عبد المنعم، العلاقات العراقية الإيطالية 1921- 1935، مجلة جامعة تكريت، 20129، 141- 150. و, د. ك، التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، وثيقة 55، ص84.

[2] مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، مصدر سابق، ص39-53.

[3] ابتسام حمود محمد، نهى عبد المنعم، مصدر سابق، 155-156.

[4] (INOC) وهي مختصر Iraq Natıonal Oil Company وتعني شركة النفط الوطنية العراقية. ينظر التفاصيل: (Shwadran, 1977, pp. 30-42)

[5] و, د. ك، ملفات مجلس الوزراء العراقي رقم/12، 8 شباط 1963، ص6. محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية - تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، بيروت، 1981، ص7.

[6] محمود محمد الحمصي: ولد عام 1931 وهو شخصية عراقية بارزة في مجالي الاقتصاد والدبلوماسية، تدرّج في المسؤوليات الحكومية خلال عام 1963، حيث تولّى عدداً من الحقائب الوزارية، فشغل منصب وزير المالية والصناعة، كما كُلّف بإدارة وزارة التجارة بالوكالة، إضافة إلى إعادة تكليفه لاحقاً بمنصب وزير المالية. ويعكس مساره الوظيفي دوره المؤثر في إدارة الملفات الاقتصادية والتجارية للدولة خلال مرحلة سياسية واقتصادية دقيقة من تاريخ العراق. (جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 - ج6، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص212)

كيدو نافاريني KIDO Navarini سفير الجمهورية الإيطالية في العراق، وعن الجانب العراقي ناجي طالب[1] وزير الصناعة و[2]جاءت الاتفاقية مستندة إلى مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة بين الطرفي.[3]

وفي السياق نفسه، صادق الجانب العراقي على الاتفاقية التجارية الثنائية عبر إصدار قانون رقم (147) للعام 1963، المعنون "قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراق والجمهورية الإيطالية"، الذي مثل الإطار القانوني الرسمي لتوثيق التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وترسيخه ضمن منظومة التشريعات العراقية النافذة آنذاك، في ضوء هذا التطور، وبالاستناد إلى القانون الدستوري آنف الذكر للمجلس الوطني للحكومة العراقية، وبناءً على ما عرضه ناجي طالب، وزير الصناعة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، اتخذ الجانب العراقي إجراءات المصادقة على الاتفاقية، معبراً بذلك عن موقف الحكومة الرسمي تجاه تطوير أطر التعاون التجاري والفني مع الجمهورية الإيطالية.[4]

استناداً إلى ما تقدّم، سعى العراق مع الجانب الإيطالي إلى تعزيز علاقات الصداقة والتعاون الثنائي في إطار هذه الاتفاقية، مع الحرص على وضع برنامج شامل للتنمية الاقتصادية والتعاون الفني بين البلدين، وتضمنت تبادل الخبرات العلمية والفنية على أسس المساواة والمنافع المتبادلة، وقد توصّلت الحكومتان في هذا الإطار إلى مرحلة أولى من الاتفاق وعلى خطوات محدّدة تنظم هذا في مقدمتها التعاون، من جانب آخر فنظرا لاهتمام إيطاليا الشديد بتنمية الاقتصاد العراقي بكل طريقة ممكنة وفي حدود التشريعات الإيطالية النافذة قامت بتسهيل مساهمة المؤسسات الايطالية وتشجيعها بجميع أنواع المساهمة والتشجيع وبضمنها التمويل لتنفيذ مشاريع التنمية العراقية، وبصورة خاصة المشاريع المتعلقة بالموارد العراقية والصناعة والري والأشغال العامة والمواصلات ومنشآتها. أما المرحلة الثانية فقد وجد الجانب العراقي أن الحكومة الإيطالية مستعدة عندما تطلب المؤسسات الإيطالية منها ذلك لمنح التخويل اللازم لتجهيز السلع والخدمات المطلوبة لتنفيذ المشاريع المذكورة أعلاه على أساس الدفع المؤجل للمؤسسات العراقية العامة والخاصة وذلك وفقا للقوانين الإيطالية النافذة فضلا عن ذلك تتمتع الاعتمادات الناجمة عن تجهيز مثل هذه السلع والخدمات بجميع الضمانات الممكن منحها من قبل السلطات الإيطالية المختصة وفقا للتشريعات المعمول بها في إيطاليا.[5]

أما المرحلة الأخرى في إطار هذا التعاون المشترك قدم العراق عدة تسهيلات إذ سمح بضمان تحويل المبالغ المستحقة للأفراد الإيطاليين والمؤسسات والمنظمات الإيطالية في مواعيدها. فضلا عن ذلك عمدت الحكومة الإيطالية بالتعاون الوثيق مع الجانب العراقي بتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدات والخدمات الفنية ولا سيما حقول الصناعة والزراعة والعلوم والمواصلات والأشغال العامة والسياحة والتدريب الفني وفي الحقول الأخرى عن طريق تسهيل استخدام الخبراء والفنيين الإيطاليين، وتقديم المنح الدراسية، وتدريب العراقيين في الحقول المذكور، وعقد دورات تدريبية خاصة سواء في العراق أو في إيطاليا، واستخدام المدرسين الإيطاليين، وتجهيز المعدات اللازمة لتأسيس مراكز للتدريب كلما اعتبر ذلك مناسبا، وأن تقوم الحكومة العراقية بالتعاون الوثيق مع الحكومة الإيطالية بتقديم المساعدات الفنية عندما يطلب إليها ذلك، واستكمالا في هذا التقارب يتم العمل للتوصل في كل قضية على حدة إلى اتفاق بشأن حصة العراق وحصة إيطاليا من كلفة المساعدات الفنية المذكورة أعلاه.[6]

وفي إطار تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فقد نظمت الاتفاقية التجارية في السياق نفسه قضية تمتع جميع رعايا ومؤسسات أحد البلدين العاملين في البلد الآخر فيما يتعلق بالحماية القانونية والإدارية بمعاملة لا تقل حظوة عن تلك التي يتمتع بها رعايا ومؤسسات البلدان الأخرى وذلك بموجب القوانين والأنظمة المرعية في البلد المضيف وبصورة خاصة فيما يتعلق بتسهيلات وشروط الانتمان، وتحويل الرواتب والعوائد، وإعادة تحويل رأس المال. ويجوز أن تستثنى من ذلك الامتيازات والمنافع الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل أحد البلدين في نطاق الاتفاقيات ذات الأطراف المتعددة. بغية تأمين تنفيذ هذه الاتفاقية بصورة سهلة وفعالة تؤلف هيئة مختلطة تتكون من ممثلين عن الحكومتين ويجوز أن يساعد هؤلاء خبراء وفنيون من البلدين.[7]

---

[1] ناجي طالب (1917-2012) ولد في ناصرية، شغل عدة مناصب ضابط عسكري وسياسي وتقلد منصب وزير الشؤون الاجتماعية عام 1959-1958، وزير الصناعة عام 1963، وزير الخارجية 1964-1965، رئيس الوزراء 1966-1967. (حيدر حنون علي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، 2013، ص78).

[2]

[3] و. د. ك، ملفات وزارة التخطيط كتاب إلى وزارة الإرشاد (بيان الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا)/ وثيقة 10، 30 أيلول 1963، ص35. وثائق وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1965، 1001-1002.

[4] جريدة الوقائع العراقية، العدد: 885، بغداد، 27 تشرين الثاني 1963م.

[5] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص1002-1003.

[6] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص1003.

[7] جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق، 27 تشرين الثاني 1963.

لا يخفى أن الاتفاقية أعطت أهمية في تنظيم خارطة طريق في تأسيس واجتماع الهيئة المشتركة العراقية الإيطالية في المادة الرابعة أعلاه في مدة منتظمة مرة واحدة على الأقل في كل ستة أشهر أو عندما يطلب أحد الفريقين ذلك لغرض دراسة الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية للمشاريع المقررة بموجب هذه الاتفاقية. وتقوم الهيئة المختلطة بتقديم التوصيات المعززة بالوثائق للحكومتين وذلك فيما يتعلق بمختلف المشاريع موضوع البحث. كما تقوم الهيئة المشتركة بتشجيع تبادل الآراء والمعلومات الفنية بين البلدين بالطرق التالية:[1]

آ – تبادل المعلومات المتعلقة بالتشريعات الاقتصادية.
ب – تبادل المطبوعات المتعلقة بالمعلومات الفنية.
جـ – تبادل الخبراء.
د – تعيين حقوق براءات الاختراع ومنح الإجازات الخاصة بتلك البراءات.
هـ -تخصص المهندسين والفنيين والعمال الماهرين.
و – تزويد الوثائق الفنية.
ز – التعاون بين المنظمات الاقتصادية والفنية والعلمية.
ح – التعاون بين الشركات والمؤسسات والمنظمات في كلا البلدين وذلك في قطاعات الصناعة والزراعة والإنشاءات، والنقل، والتجارة، والسياحة.
ط – بعثات دراسية خاصة.

كما تضمنت المفاوضات الإبقاء على أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لأي عقد أبرم خلال مدة نفاذها وبموجب أحكامها حتى بعد إنهاء هذه الاتفاقية .تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات رسمية تؤيد موافقة الحكومتين عليها وتبقى نافذة المفعول إلا إذا تقدّمت أي من الحكومتين بإشعار تحريري لإنهائها فتعتبر منتهية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإشعار مع مراعاة أحكام المادة السادسة من هذه الاتفاقية[2] سيتم إيضاح المادة السادسة في المحور الثالث.

المحور الثالث الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا لعام 1963: تحليل موادها وأثرها في تعزيز التنمية الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية التجارية عام 1936 تضمنت تسع مواد مع بعض الملاحق أسست فيها مسار العلاقات الثنائية في إطار التنمية الاقتصادية، فقد جاءت المادة الأولى من الاتفاقية والتي تضمنت على منح كل من الطرفين المتعاقدين معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب والإجراءات الخاصة باستيراد السلع وتصديرها فضلا عن ذلك تنظيم مرورها عبر الأراضي الجمركية للطرفين. كما شملت المادة الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتحديد الرسوم المفروضة على السلع بطريقة تحقّق المساواة الكاملة بين منتجات البلدين، بحيث لا تُعامل المنتجات الإيطالية أو العراقية معاملة أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة لدول أخرى.[3]

أما المادة الثانية، فقد أوضحت أن الأحكام الواردة في المادة الأولى آنفة الذكر لا تشمل الامتيازات والمنافع الخاصة التي قد يمنحها أحد الطرفين للدول المجاورة بهدف تسهيل حركة التجارة الحدودية، أو تلك التي تُمنح في إطار اتفاقات إقليمية محددة الغرض. تعكس هذه الاتفاقية التوجه العراقي آنذاك نحو تنويع شركائه التجاريين والانفتاح على الأسواق الأوروبية مع الإشارة إلى الامتيازات والمنافع الخاصة التي تمنحها أو قد تمنحها إلى جمهورية سان مارينو[4] والفاتيكان[5] والمملكة المتحدة الليبيرية[6]، في سياق سياسة اقتصادية ترمي إلى تحقيق التوازن في العلاقات التجارية وتخفيف الاعتماد على شركاء محددين، كما تبرز الدور الإيطالي المتنامي في تنشيط العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط في مطلع الستينيات إذ جاءت الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا، خلال المدة ولا سيما عام 1963 كجزء من الجهود

---

[1] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، 1004.
[2] جريدة الوقائع العراقية، العدد: 884، 30 تشرين الثاني 1963.
[3] المصدر نفسه. العدد: 884.
[4] جمهورية سان مارينو: هي واحدة من أصغر الدول في العالم، تقع داخل الأراضي الإيطالية في جنوب أوروبا، وتُعد من أقدم الجمهوريات المستقلة تاريخيًا. تأسست بحسب التقليد التاريخي عام 301م على يد القديس مارينوس، وتتبنى نظامًا جمهوريًا برلمانيًا. عاصمتها مدينة سان مارينو، وتتميز بطبيعتها الجبلية على سفوح جبل الإبينيني، وباقتصاد يعتمد أساسًا على السياحة والخدمات والمصارف. تتمتع بعلاقات سياسية ودبلوماسية مستقرة، ولديها عملة اليورو بالرغم من أنها ليست عضوًا رسميًا في الاتحاد الأوروبي. Giuseppe Rossini; Un Doucumento Inedito Della Repubblica Di San Marino Nella Biblioteca Comunale De Faenza Italy, Faenza, year 1969.
[5] الفاتيكان (Vatican City) هي أصغر دولة مستقلة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتقع داخل العاصمة الإيطالية روما. تأسست بصيغتها الحديثة عام 1929 بعد توقيع اتفاقية لاتران بين الكرسي الرسولي ودولة إيطاليا، وهي تمثّل المركز الديني والإداري للكنيسة الكاثوليكية العالمية ومقر البابا. تُدار الفاتيكان بنظام ملكي انتخابي ديني، حيث يُعدّ البابا هو رأس الدولة وصاحب السلطة العليا. تعتمد اقتصادًا يرتكز على التبرعات، والطوابع البريدية، والسياحة الدينية، إضافة إلى نشاطات ثقافية ومتاحف عالمية مثل متحف الفاتيكان وكنيسة سيستينا Angelo Coccia, Researching the Law of the Vatican City State, London, 2012.
[6] الجمهورية المتحدة الليبيرية (Republic of Liberia) هي دولة تقع في غرب القارة الإفريقية على ساحل المحيط الأطلسي. تُعدّ من أقدم الجمهوريات في إفريقيا المعاصرة؛ إذ أُعلنت استقلالها عام 1847 على يد مجموعات من المحرَّرين الأفارقة القادمين من الولايات المتحدة. عاصمتها مونروفيا، ونظامها جمهوري رئاسي، وتُعدّ اللغة الإنجليزية لغتها الرسمية. يعتمد اقتصادها على تصدير المطاط، والأخشاب، والحديد الخام، فضلا عن ذلك الموانئ البحرية وخدمات النقل البحري، بينما يشكّل القطاع الزراعي جزءًا مهمًا من نشاطها الاقتصادي. تتمتع ليبيريا بعضوية منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.(Mcpherson, 1970)

العراقية الرامية إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية والانفتاح على القوى الصناعية الأوروبية، في سياق اتسم بتزايد الحاجة إلى بناء علاقات اقتصادية متوازنة تُعزز الاستقلال الاقتصادي وتُقلل من هيمنة الأسواق التقليدية.[1]

فضلا عن ذلك فقد نصّت الاتفاقية في إطار التنمية الاقتصادية على تبادل الامتيازات التجارية والجمركية بين الطرفين على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، إذ تلتزم كل من الحكومتين العراقية والإيطالية بمنح الأخرى الامتيازات نفسها التي تُمنح لأي دولة ثالثة، سواء تعلّق الأمر بالإعفاءات الجمركية أو التسهيلات في مجالات النقل والتبادل التجاري. ويُعد هذا النص ترجمة عملية لتوجّه العراق نحو إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية القائمة على التكافؤ القانوني والسيادي، بعيدًا عن التبعية الاقتصادية أو الهيمنة التجارية[2].

كما أضفت المادة الثالثة على الاتفاقية التجارية الثنائية أهمية خاصة لمراعاة القوانين الوطنية والأنظمة الإدارية في كلا البلدين عند تنفيذ بنودها، حرصًا على احترام الخصوصيات القانونية، وضمان انسجام التطبيق مع السياسات الاقتصادية الداخلية. وقد حُددت في الجداول الملحقة بالاتفاقية أنواع السلع والكميات المتبادلة، دون أن يكون ذلك قيدًا على إمكانية توسيع نطاق التجارة مستقبلًا، مما يعكس رغبة الطرفين في تطوير علاقاتهما الاقتصادية تدريجيًا وفقًا لمقتضيات الواقع التجاري.[3]

تضمنت المادة الربعة ما يتعلق التعاون بالجانب البحري، إذ منحت الاتفاقية السفن التجارية العائدة لأي من الطرفين حقوقًا متكافئة في موانئ الطرف الآخر، بما يشمل استخدام المرافق وتسهيلات الموانئ والإعفاء من الرسوم التفضيلية، باستثناء السفن المخصصة للصيد أو الملاحة الساحلية التي تبقى خاضعة للتشريعات الوطنية. وقد جاء هذا النص ليؤكد سعي البلدين إلى تهيئة بيئة بحرية مرنة تُسهم في تنشيط حركة النقل والتبادل التجاري، وتُعزز الانسيابية في تدفق السلع.[4]

كما أكدت المادة الخامسة من الاتفاقية التجارية على ضرورة أن تكون السلع المتبادلة منتجات وطنية المنشأ، وألزمت الاتفاقية الأطراف بتقديم شهادة منشأ رسمية صادرة عن السلطات المختصة في بلد التصدير، بما يضمن الشفافية ويحول دون دخول سلع أجنبية بصفة غير مشروعة ضمن الامتيازات المتفق عليها.[5]

أما في المجال المالي فقد تناولتها المادة السادسة، إذ نصّت الاتفاقية في هذه الجزئية تسوية جميع المدفوعات والمستحقات المترتبة على عمليات التبادل التجاري بعملات قابلة للتحويل، وذلك بما يتفق مع القوانين والأنظمة المالية المعمول بها في العراق وإيطاليا، في إشارة واضحة إلى الرغبة في إرساء نظام مالي منضبط يعزّز الثقة بين الطرفين ويُسهم في استقرار التعاملات التجارية.[6]

نستنتج مما تقدم أنّ الاتفاقية شكّلت إطارًا قانونيًا واقتصاديًا متكاملًا أسهم في تنظيم العلاقات التجارية العراقية-الإيطالية خلال مرحلة حافلة بالتحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، كما عكست رغبة الطرفين في تأسيس شراكة اقتصادية متوازنة تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وشهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيطاليا خلال مطلع الستينيات من القرن العشرين مساراً متنامياً تُوّج بتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والنقل بين البلدين عام 1963. وجاءت هذه الاتفاقية في إطار سعي العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 إلى بناء شراكات اقتصادية متنوعة تخدم توجهاته التنموية، وفي ظل رغبة إيطاليا في تعزيز حضورها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق مع مصالحها التجارية والاستثمارية.

استنادا للمادة السابعة فقد نصّت الاتفاقية في هذه الفقرة على التزام الطرفين بتسهيل حصول الشركات والمؤسسات الاقتصادية على الامتيازات اللازمة لممارسة نشاطاتها داخل أراضي كل منهما، وفق القوانين والأنظمة السارية.[7]

حدّدت المادة الثامنة في إطار التعاون التجاري إبرام اتفاق بين الجانبين على تشكيل لجنة مشتركة تكون معنية بدراسة ما قد يطرأ من إشكاليات تطبيقية ومتابعة تنفيذ البنود ومراجعتها بما يحقّق مصلحة الطرفين، إلى جانب اعتماد القنوات الدبلوماسية كإطار للتواصل ومعالجة الخلافات.[8]

---

[1] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص 1003.
[2] جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق، العدد: 844.
[3] المصدر نفسه، العدد: 844.
[4] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص1005.
[5] المصدر نفسه، ص1005.
[6] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص1005.
[7] جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق، العدد: 844.
[8] و. د. ك، ملفات وزارة التخطيط كتاب إلى وزارة الإرشاد (بيان الاتفاقية التجارية بين العراق وإيطاليا)/ وثيقة 10، 30 أيلول 1963، ص35.

أوضحت المادة التاسعة ما يتعلق بمدة الاتفاقية فقد حدّدت سنة واحدة قابلة للتجديد تلقائياً لمدد مماثلة، ما لم يُبدِ أحد الطرفين رغبته في إنهائها قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها. ويُلاحظ أن هذه المرونة الزمنية جاءت منسجمة مع ظروف العراق الاقتصادية المتغيرة خلال تلك المرحلة، التي اتسمت بمساعٍ واضحة لوضع سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً على العالم.[1]

جرى توقيع الاتفاقية بين الحكومتين العراقية والإيطالية في بغداد بتاريخ 20 آيار 1963، وتم تبادل وثائق التصديق في روما في الأول من آب من العام نفسه. وحُرّرت الاتفاقية بعدة لغات من ضمنها العربية والإنجليزية والإيطالية، مع اعتماد النص الإنجليزي مرجعاً عند اختلاف التفسير. وقد مثّل الجانب العراقي في التوقيع وزير الاقتصاد والصناعة، فيما وقعها عن الجانب الإيطالي سفير إيطاليا في بغداد.

تكشف دراسة بنود هذه الاتفاقية عن مرحلة مهمة في مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث تعكس التوجه العراقي نحو تنويع علاقاته الاقتصادية وتوثيق شراكاته الدولية، كما تبرز اهتمام إيطاليا بالأسواق العراقية في سياق التنافس الاقتصادي الدولي في المنطقة. إذ أظهرت الاتفاقية من خلال قائمة المواد الأولية والزراعية والحيوانية التي قام العراق بتصديرها إلى إيطاليا عام 1963، مع بيان كمياتها المصدّرة وقيمتها بالدينار الإسترليني. ويتضح أن صادرات العراق إلى إيطاليا في تلك المدة اتسمت بطابعها التقليدي واعتمادها الكبير على السلع الخام وغير المصنعة، وفي مقدمتها الجلود المدبوغة وغير المدبوغة، والصوف، والقطن الخام، إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية مثل تمور الأكل والبذور الزيتية، ومنتجات حيوانية كاللحوم ومشتقاتها.[2]

كما يُلاحظ المتتبع لتطور التعاون الاقتصادي في إطار التنمية إدراج مواد مصنّعة محدودة ذات قيمة مضافة مثل السجاد والمنتجات النفطية، وإن كانت بنسب أقل مقارنة بالمواد الخام. تعكس هذه المعطيات محدودية القاعدة الصناعية العراقية آنذاك وتركّز الصادرات على تلبية متطلبات السوق الإيطالية القائمة على الصناعات الجلدية والنسيجية التي كانت رائجة في الاقتصاد الإيطالي خلال الستينيات، ما يفسّر الطلب الكبير على الجلود والصوف بجميع أصنافهما [3].

من ناحية أخرى، أشارت الإحصائيات عن حجم الصادرات وتنوعها النسبي إلى وجود علاقات تجارية نشطة بين العراق وإيطاليا خلال تلك المدة التي أفرزها العمل بالاتفاقية التجارية، إذ اعتمدت على تبادل اقتصادي قائم على حاجة الصناعة الإيطالية للمواد الأولية العراقية، مقابل حاجة العراق إلى استيراد المعدات والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ خططه التنموية. وعليه فإن هذه البيانات تمثّل مؤشراً على طبيعة التبادل التجاري القائم على اختلال في الميزان الصناعي والتقني، حيث يصدّر العراق المواد الخام ويستورد السلع المصنعة، في إطار نمط اقتصادي يعكس مستوى تطوره الإنتاجي في مطلع الستينيات.[4]

تأتي طبيعة الصادرات العراقية الواردة في الجدول في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجها العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، والتي سعت إلى تعزيز استقلال القرار الاقتصادي وتنويع الشركاء التجاريين بعيداً عن الهيمنة التقليدية للأسواق البريطانية. إلا أن البيانات الخاصة بعام 1963 تكشف استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير المواد الأولية الزراعية والحيوانية والنفطية بقدر أكبر من تصدير السلع المصنعة، الأمر الذي يعكس بطء التحول الصناعي على الرغم من توجّه الحكومة آنذاك نحو بناء قطاع صناعي وطني.[5]

ويُلاحظ في ضوء المعطيات والإحصائيات المثبتة أن الطلب الإيطالي المتزايد على الجلود والصوف والقطن الخام قد شكّل دافعاً مهماً لتنامي التبادل التجاري بين الجانبين، غير أن هذا الطلب ظلّ قائماً ضمن نمط اقتصادي غير متكافئ يستند إلى حصول إيطاليا على المواد الخام لتغذية صناعاتها التحويلية المتقدمة، مقابل استمرار حاجة العراق إلى استيراد الآلات ومستلزمات التصنيع. وبذلك فإن صادرات عام 1963 تمثّل نموذجاً واضحاً لمرحلة انتقالية كان الاقتصاد العراقي خلالها يسعى للتخلص من الطابع الريعي التقليدي، إلا أن إمكاناته الصناعية والتقنية لم تكن قد بلغت المستوى الذي يسمح بتحقيق نقلة نوعية في هيكل التجارة الخارجية.[6]

أثمرت الاتفاقية التجارية للوصول إلى قائمة من المواد الأولية والزراعية والحيوانية التي قام العراق بتصديرها إلى إيطاليا عام 1963، مع بيان كمياتها المصدّرة وقيمتها بالدينار الإسترليني. ويتضح أن صادرات العراق إلى إيطاليا في تلك المدة اتسمت بطابعها التقليدي واعتمادها الكبير على السلع الخام وغير المصنعة، وفي مقدمتها الجلود المدبوغة وغير المدبوغة، والصوف، والقطن الخام، إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية مثل التمور والبذور الزيتية، والمنتجات الحيوانية كاللحوم ومشتقاتها.[7]إلى هنا وصلت

---

[1] المصدر نفسه. ص35.
[2] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص1004-1005.
[3] المصدر نفسه، 1002.
[4] منصور الراوي، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للعراق 1950-1973، العدد 4، 1975، ص29-30.
[5] تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية (تجارة العراق الخارجية)، الرسالة للطباعة، بغداد، 1979، ص449-451.
[6] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص1005.
[7] المصدر نفسه، ص1005.

وفي السياق نفسه فقد أدرجت مواد مصنّعة محدودة ذات قيمة مضافة مثل السجاد والمنتجات النفطية، وإن كانت بنسب أقل مقارنة بالمواد الخام. تعكس هذه المعطيات محدودية القاعدة الصناعية العراقية آنذاك وتركّز الصادرات على تلبية متطلبات السوق الإيطالية القائمة على الصناعات الجلدية والنسيجية التي كانت رائجة في الاقتصاد الإيطالي خلال الستينيات، ما يفسّر الطلب الكبير على الجلود والصوف بجميع أصنافهما.[1]

من ناحية أخرى، نجد حجم الصادرات وتنوعها النسبي بعد تفعيل الاتفاقية التجارية عام 1963 إلى وجود علاقات تجارية نشطة بين البلدين خلال تلك المدة، إذ اعتمدت على تبادل اقتصادي قائم على حاجة الصناعة الإيطالية للمواد الأولية العراقية، مقابل حاجة العراق إلى استيراد المعدات والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ خططه التنموية. وعليه فإن هذه الاحتياجات تمثّل مؤشراً على طبيعة التبادل التجاري القائم على اختلال في الميزان الصناعي والتقني، إذ يصدّر العراق المواد الخام ويستورد السلع المصنعة، في إطار نمط اقتصادي يعكس مستوى تطوره الإنتاجي في مطلع الستينيات إذ وجد في المواد المستوردة والمصدرة طبيعة العلاقات التجارية بين العراق وإيطاليا خلال العقد السادس من القرن العشرين، ويعكس تنوّع المواد المصدّرة من إيطاليا إلى العراق عام 1963م، ومدى اتساع نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين، وما شهده من نشاط في مجالات الصناعة والتجارة ، وهو ما يوضّح حجم المبادلات التجارية وتنوّعها بين المواد الغذائية والسلع الصناعية والنسيجية في تلك المدة في ضوء الوثائق إذ تنوّعت بين المواد الغذائية الأساسية، والمنتجات الصناعية والنسيجية، ما يعكس الطابع المزدوج للعلاقات التجارية بين البلدين، إذ جمعت بين الطابع الاستهلاكي والمعيشي من جهة، والطابع الصناعي التحويلي من جهة أخرى. ويلاحظ أن السلع النسيجية بمختلف أنواعها (القطنية، الصوفية، الصناعية) شكّلت نسبة مهمة من إجمالي الصادرات، وهو ما يؤكد التطور الصناعي الإيطالي في مجال المنسوجات خلال الستينيات، وقدرته على تلبية احتياجات السوق العراقية. أما السلع الغذائية مثل معجون الطماطم والحلويات والفواكه المحفوظة، فتُشير إلى وجود تبادل تجاري مكمّل للاستهلاك المحلي، يعكس تنوع الطلب العراقي على المنتجات الأوروبية.[2]

وبذلك يتضح مما تقدّم أن عام 1963م شهد مرحلة مهمة في مسار العلاقات الاقتصادية العراقية الإيطالية في طريق التنمية المستدامة، إذ مثّل توسّع التبادل التجاري آنذاك مؤشراً على ازدياد الانفتاح الاقتصادي العراقي على أوروبا الغربية، وعلى المكانة التي احتلتها إيطاليا كشريك تجاري رئيس في المنطقة.

استنادا إلى مما تقدّم نجد أن تزايد الطلب على المواد أعلاه أدى الى اتساع قاعدة الصادرات الإيطالية إلى العراق لتشمل طيفًا واسعًا من السلع الصناعية والتقنية، ما يعكس تطوّر البنية الاقتصادية الإيطالية من جهة، وحاجة العراق إلى استيراد المنتجات المصنعة والتجهيزات الفنية من جهة أخرى. يتبيّن من خلال تحليل بنود الصادرات أن السلع الإيطالية يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسية:[3]

1. السلع الصناعية والمعدنية التي تمثّلت في الحديد والفولاذ ومنتجاتهما، إضافةً إلى العُدد والآلات الخاصة بالحفر والبناء والنقل. وتدل هذه الصادرات على أن إيطاليا كانت شريكاً تقنياً مهماً في مشاريع البنية التحتية العراقية خلال ستينيات القرن العشرين، لا سيما في مجالات الأشغال العامة والتشييد.

2- السلع الكهربائية والإلكترونية التي شملت أجهزة الراديو والتلفزيون والتصوير والحواسيب المبكرة والآلات الطابعة، وهو ما يعكس المكانة التكنولوجية المتقدمة لإيطاليا آنذاك، ودخول المنتجات الكهربائية ضمن الحياة المدنية العراقية في سياق التحديث الحضري.

3- .المنتجات الكيميائية والطبية والاستهلاكية مثل الأدوية والعطور والمواد المطاطية واللدائن، إضافة إلى المنتجات الجلدية والمنزلية. وتُشير هذه المواد إلى انتقال العلاقات التجارية من مجرد تبادل المواد الأولية إلى تبادل سلع مصنّعة ذات طابع استهلاكي وصحي وثقافي. من خلال هذه المعطيات، يمكن القول إن الصادرات الإيطالية لم تكن مقتصرة على تلبية حاجات السوق العراقية فحسب، بل كانت جزءاً من استراتيجية أوسع للنفاذ إلى الأسواق الشرق أوسطية. أما بالنسبة للعراق، فقد شكّلت هذه الواردات جزءاً من عملية التحديث الاقتصادي، إذ ساهمت في رفد قطاعاته الصناعية والفنية بمنتجات وتقنيات أوروبية متقدمة.

أوضح التطور في المجال التعاون التجاري بين البلدين إلى أنّ كمية السلع الواردة والصادرة التي تمخضت عنها اتفاقية العلاقات التجارية بين العراق وإيطاليا عام 1963م كانت متنوعة ومتوازنة بين القطاعات الغذائية والصناعية والتقنية. كما تؤكد هذه الأرقام أن إيطاليا احتلت موقعاً متميزاً ضمن شركاء العراق التجاريين في أوروبا الغربية، مستفيدة من قدرتها الصناعية العالية، ومن الروابط الدبلوماسية المتنامية بين البلدين في تلك المرحلة. وتُعدّ هذه المؤشرات دليلاً على الطابع المتطور والمتشعب للعلاقات الاقتصادية العراقية الإيطالية في النصف

[1] المصدر نفسه، ص1005..
[2] تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية (تجارة العراق الخارجية)، الرسالة للطباعة، بغداد، 1979، ص449-451.
[3] وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص1006.

الثاني من القرن العشرين، ومهّدت لفترة لاحقة شهدت توسعاً أكبر في التعاون الفني والصناعي بين الجانبين، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الصادرات الإيطالية إلى العراق عام 1963م شملت عدداً كبيراً من السلع التي توزعت بين قطاعات الغذاء، والنسيج، والصناعة، والكهرباء، والمواد الكيميائية، والطبية. ففي الجانب الغذائي، صدّرت إيطاليا إلى العراق معجون الطماطم، والحلويات، والشوكولاتة، فضلا عن ذلك منتجات غذائية أخرى تشمل الفواكه والخضروات المحفوظة والألبان، بقيمة إجمالية بلغت أكثر من (56) مليون ليرة إيطالية. أما في القطاع الصناعي، فقد مثّلت المنسوجات والأقمشة (القطنية، الصوفية، والصناعية) أحد أهم الصادرات الإيطالية، إذ تجاوزت قيمتها (120) مليون ليرة، مما يدل على تطور صناعة النسيج الإيطالية ومقدرتها على تلبية احتياجات السوق العراقية، كما شملت الصادرات أيضا سلعاً جلدية، وأحذية، وأخشاباً، وورق سجائر، وموادّ بلاستيكية، وهي سلع استهلاكية وصناعية في آنٍ واحد، تُعبّر عن الطابع المتنوع للتجارة الثنائية في تلك المرحلة.[1]

إنّ أبرز ما يميز الواردات العراقية من إيطاليا عام 1963م هو الطابع الصناعي والتقني المتقدم للسلع المستوردة، إذ شملت الحديد والفولاذ ومنتجاتهما، والعدد الآلية ومعدات الحفر والبناء والنقل، وهي مواد ترتبط بالبنية التحتية ومشاريع الإعمار. والسلع الكهربائية والإلكترونية مثل أجهزة الراديو، والتلفزيون، والتسجيل، والمولدات، وأجهزة التصوير السينمائي والفوتوغرافي، والحواسيب البدائية والآلات الطابعة، وهي دلالة على دخول التكنولوجيا الإيطالية إلى العراق ضمن مسار التحديث الصناعي، والمنتجات الكيميائية والطبية، بما فيها الأدوية والعطور ومواد التجميل والمطاط واللدائن، والأسلاك الكهربائية، مما يشير إلى توسّع نطاق التبادل ليشمل الصناعات الكيماوية والصيدلانية. ويُلاحظ من خلال الأرقام أن قيمة هذه الصادرات الصناعية والكهربائية والكيميائية مجتمعة بلغت مئات الملايين من الليرات الإيطالية، وهو ما يجعل إيطاليا في مقدمة الدول الأوروبية المورّدة للسلع المتقدمة إلى العراق خلال تلك المدة ويمكن في ضوء ما ورد آنفا تصنيف طبيعة الصادرات الإيطالية إلى العراق في عام 1963م ضمن ثلاثة اتجاهات رئيسة:[2]

1 . اتجاه استهلاكي معيشي: شمل المواد الغذائية والحلويات والمشروبات والسلع المنزلية، وهو ما يعكس تأثّر السوق العراقية بالمنتجات الإيطالية ذات الطابع الاستهلاكي الأوروبي.

2 . اتجاه صناعي إنشائي: تمثّل في المواد المعدنية والعدد والآلات والمكائن، وهي مؤشرات على رغبة العراق في تحديث قطاعاته الإنتاجية والبنية التحتية بمساعدة الشركات الإيطالية.

3 . اتجاه تقني متطور: تجلى في الأجهزة الكهربائية والمخبرية والحواسيب البدائية ومستلزمات التصوير والاتصال، مما يعبّر عن انفتاح العراق على التكنولوجيا الحديثة في مرحلة بناء الدولة والمؤسسات.

ويمكن القول إن هذا التبادل لم يكن مجرد تعامل تجاري محدود، بل شكّل جزءاً من سياسة اقتصادية عراقية تهدف إلى تنويع مصادر الاستيراد بعيداً عن الاعتماد على دولة واحدة، وبالمقابل كان لإيطاليا هدف استراتيجي في توسيع حضورها الاقتصادي في الشرق الأوسط عبر السوق العراقية.

يتبيّن من خلال الإحصائية العامة أنّ حجم السلع والمواد التي صدّرتها إيطاليا إلى العراق عام 1963م يعكس اتساع النشاط التجاري بين البلدين، ويُبرز طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة آنذاك. فمن الواضح أنّ إيطاليا كانت تُعدّ أحد أهم الشركاء التجاريين للعراق، إذ شملت صادراتها مختلف أنواع المنتجات الصناعية والغذائية، مما يدلّ على عمق الروابط الاقتصادية وتنوّعها. كما يُظهر الجدول أنّ السلع الإيطالية المصدّرة كانت تغطي مجالات صناعية متقدمة، بما في ذلك المعدات الكهربائية والميكانيكية والكيماوية، وهو ما يشير إلى اعتماد العراق بدرجة كبيرة على الواردات الإيطالية في مجالات التطوير الصناعي والبنية التحتية. ويتضح أيضا أنّ العراق، خلال تلك المدة، كان في طور بناء قاعدة اقتصادية حديثة تتطلب استيراد أنواع متعدّدة من السلع والآلات والتجهيزات. وقد ساعدت إيطاليا في تلبية هذا الطلب، الأمر الذي جعلها شريكاً اقتصادياً أساسياً للعراق، ولا سيّما في مجالات الصناعة والنقل والسلع التقنية. ومن ثمّ، فقد ارتبط ازدهار العلاقات العراقية الإيطالية بزيادة حركة الاستيراد من إيطاليا، التي مثّلت مصدراً رئيساً للمنتجات الصناعية ذات الجودة العالية.

أما من الناحية السياسية، فقد سعت الحكومة العراقية منذ عام 1963م إلى تنويع شركائها التجاريين، وإعادة تنظيم سياستها الاقتصادية بما يضمن التوازن بين الشرق والغرب. فبعد أن كانت تعتمد بدرجة أكبر على دول المعسكر الاشتراكي، بدأت في عقد اتفاقيات اقتصادية جديدة مع دول أوروبا الغربية، ومن بينها إيطاليا، من أجل توسيع قاعدة الصادرات والواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وقد

[1] وثائق وزارة الخارجية، ص1007.

[2] وزارة الاقتصاد العراقية، قسم التبادل التجاري، أرشيف العلاقات الاقتصادية – العراقية، نشر وزارة الخارجية العراقية، 1964م، ص1006.

اتّخذت الحكومة العراقية جملة من الإجراءات لتقليل العجز التجاري، إلا أنّ محدودية الطاقة الإنتاجية الوطنية، وعدم قدرة الصناعات المحلية على سدّ احتياجات السوق أدّى إلى استمرار الاعتماد على الاستيراد الخارجي، ولا سيما من إيطاليا.[1]

وقد مثّلت هذه الاتفاقيات التجارية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العراقية الهادفة إلى تحقيق التنمية وزيادة الدخل القومي، بيدَ أنّ النتائج الفعلية أظهرت استمرار الفجوة بين قيمة الصادرات والواردات، إذ ظلّت واردات العراق من السلع الإيطالية تفوق صادراته إليها بمقدارٍ كبير. كما انعكس ذلك على ميزان المدفوعات العراقي، ولا سيّما في القطاعات غير النفطية التي عانت من ضعف واضح في الإنتاج المحلي.[2]

وعلى الرغم من الجهود الحكومية في دعم التصنيع الوطني، فإنّ التوسّع في الاستيراد من إيطاليا ظلّ قائماً، وهو ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على المنتجات الأجنبية لتلبية متطلبات التنمية. ومن هنا، يمكن القول إنّ عام 1963م شكّل نقطة تحوّل في مسار العلاقات التجارية بين العراق وإيطاليا، إذ تميّزت تلك المرحلة بتكامل المصالح الاقتصادية بين البلدين، غير أنّ الكفّة ظلّت تميل لصالح الصادرات الإيطالية، التي استمرت في تلبية حاجات السوق العراقية من مختلف السلع والآلات، ما جعل التوازن التجاري يميل بوضوح إلى الجانب الإيطالي. ومن الجدير بالذكر أن تطور التجارة ونموّها يعتمد بدرجة كبيرة على المنافذ التي تعتمدها الدول في مجالات التخصّص الدولي، سواء في تبادل السلع أو تقديم الخدمات. وفي هذا الإطار، تميّزت تجارة العراق الخارجية بتوسّع ملحوظ شمل مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.[3]

وعلى الرغم من حدوث بعض التقلّبات في بعض السنوات، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، فقد شكّلت الصادرات النفطية المصدر الرئيس في الميزان التجاري العراقي. ففي عام 1963، بلغت قيمة الصادرات الإجمالية نحو (2.300) مليون دينار، أي ما نسبته (94%) من مجموع الصادرات العراقية، محقّقة فائضاً واضحاً في الميزان التجاري، نتيجةً لارتفاع العائدات النفطية المستمرّة تبعاً لزيادة الأسعار العالمية.[4]

أما فيما يتعلّق بالتبادل التجاري بعد عام 1963، فقد أولت وزارة الاقتصاد والجهات المختصة اهتماماً كبيراً بتوسيع نطاق التعاون التجاري مع الدول الصديقة. وتمّ تبادل الزيارات بين الوفود الرسمية من العراق وإيطاليا لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتنمية مجالات التعاون الصناعي والتجاري بين البلدين. ومن أبرز هذه الجهود توقيع الاتفاقية التجارية بين رئيس الوزراء الإيطالي أمنتوري فانفاني (Amintori Fanfani)[5] ونظيره العراقي عام 1967، التي مهّدت الطريق لتطوير العلاقات الاقتصادية وتعديل الاتفاقيات القائمة آنذاك. وفي مقدمتها اتفاقية عام 1963.[6]

ويتضح مما سبق أن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيطاليا من حيث الصادرات والواردات خلال المدة الممتدة بين عامي 1963 و1968 في ضوء وثائق وزارة التخطيط العراقية أنّ قيمة الواردات الإيطالية إلى العراق شهدت زيادة ملحوظة خلال المدة بين عامي 1963–1968م إذ كانت نسبة الصادرات 40.69 اما الاستيرادات 59.11 وكان الميزان التجاري 18.42، وكانت إيطاليا من أبرز الدول المصدّرة إلى العراق، بينما ظلت الصادرات العراقية إليها محدودة نسبيّاً. ويُعزى ذلك إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر رئيس للدخل، في حين كانت الصادرات العراقية الأخرى محدودة التأثير في الميزان التجاري بين البلدين.[7]

كما أسهمت العلاقات التجارية بين العراق وإيطاليا في تعزيز التعاون الاقتصادي المتبادل، ولا سيّما بعد تأسيس الغرفة العربية الإيطالية للتجارة والصناعة عام 1966م وهي أحد نتائج الاتفاقية التجارة المبرمة عام 1963، التي جاءت بدعوة من الحكومة العراقية بهدف تنظيم وتطوير العلاقات التجارية بين الجانبين. وقد شارك العراق بفاعلية في هذه الغرفة بعد أن أقرّ مجلس الوزراء العراقي الانضمام إليها رسميّاً في 24 تموز 1966م، تأكيداً لأهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[8]

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية آنذاك كانت حريصة على إقامة روابط اقتصادية قوية مع الدول الأوروبية، بما فيها إيطاليا، من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية تُعنى بتسهيل التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الصناعي. وقد ساهم هذا التوجّه في دعم العلاقات العراقية

---

[1] تقي عبد سالم، المصدر السابق، ص450-452.
[2] منصور الراوي، المصدر السابق، ص32-35.
[3] عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مطبعة الأزهر، بغداد، 1968م، ص195 – 197.
[4] وزارة التخطيط العراقية، الإطار التفصيلي لخطة التنمية الاقتصادية، منشورات البنك المركزي العراقي رقم 4، بغداد، 1970م.
[5] أمنتوري فانفاني Amintori Fanfani (1908-1999) ولد في سانتو ستيفانو وهو سياسي شغل عدة مناصب رئيس وزراء لخمس فترات منفصلة 1958،1954-1959، 1960-1963، 1982-1987،1983 وشغل منصب وزير الداخلية 1988. (Fanfani، 2018).
[6] مجلس الوزراء العراقي، الجلسة الثامنة، 30 كانون الثاني 1966، بغداد، ص10-14.
[7] و, د. ، ملفات وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص164.
[8] جريدة الجمهورية، العدد:509، 24 تموز 1969.

الإيطالية خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، وفتح آفاقاً جديدة للتعاون في مجالات الصناعة والنقل والخدمات. أما خلال المدة (1969–1972م)، فقد توسّعت التجارة العراقية بشكل ملحوظ مقارنة بالمدة السابقة، إذ شهدت نمواً مطّرداً شمل جميع مكونات التبادل التجاري، سواء في السلع العامة أو المعدات المتخصصة. كما أسهمت السياسة التجارية العراقية في تلك المدة في تنويع مصادر الاستيراد، وتوثيق العلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدّمتها إيطاليا، اعتمدت الخطوط العامة للسياسة التصديرية في العراق على جملة من المبادئ التي هدفت إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتنمية الموارد الاقتصادية الوطنية. ومن أبرز مؤشرات هذه السياسة تشجيع القطاع الاشتراكي في مجال التصدير، واتخاذ التصدير وسيلةً لزيادة الدخل القومي وتعزيز النشاط التجاري الخارجي، فضلاً عن السعي لتوسيع الأسواق الخارجية وتنويعها. كما أولت السياسة التصديرية أهمية خاصة لاعتماد مبدأ المقايضة التجارية وتطوير آليات التسويق الخارجي بما يضمن توزيع الصادرات العراقية على أسواق متعددة.[1]

وفي إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق وإيطاليا، عقدت وزارة الخارجية العراقية في 28 تموز 1971م اجتماعاً مشتركاً بين الجانبين العراقي والإيطالي؛ لمناقشة سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية بين البلدين في ضوء الاتفاقية التجارية عام 1963، وإمكانية عقد اتفاقية أخرى في التعاون الاقتصادي والتجاري والفني جديدة تُضاف إلى اتفاقية عام 1963م. وقد تطرّق الاجتماع إلى مجموعة من القضايا الجوهرية التي تمثّلت في زيادة الصادرات العراقية إلى السوق الإيطالية، من خلال اعتماد مبدأ المقايضة التجارية لتوريد البضائع الإيطالية مقابل السلع العراقية، ولا سيّما المنتجات النفطية. وقد تمّ الاتفاق المبدئي على هذه الآلية، مع التأكيد على ضرورة مواءمتها مع سياسة السوق الأوروبية المشتركة آنذاك. تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية المشتركة التي يمكن للجانب الإيطالي تمويلها أو المساهمة في تنفيذها داخل العراق، على أن تتمّ وفق الشروط الدولية الميسّرة وبما يحقّق مصلحة الطرفين. ومن أبرز المشاريع المقترحة ضمن هذا الإطار:[2]

1. مشاريع الصناعات البتروكيميائية، بما في ذلك الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط والغاز.
2. مشاريع الصناعات الإنشائية، مثل مصنع الأسمنت في الفلوجة، ومشاريع إنتاج الطابوق المحسّن والبلوكات الكونكريتية، ومقالع الحجر والقطّع والمرمر.
3. مشاريع الصناعات النسيجية والغزل، مثل مشروع النسيج الصوفي في الناصرية أو الكاظمية، الذي يهدف إلى دعم القطاع الصناعي المحلي وتوفير فرص العمل.

كما أبدى الجانب الإيطالي اهتماماً خاصاً بتوسيع التعاون الفني في مجالات المكننة الصناعية والتقنيات الحديثة، مؤكدًا استعداده لتقديم الدعم الفني والتقني للمشاريع العراقية ذات الأولوية. وتشير الوثائق الدبلوماسية المتبادلة بين الجانبين إلى أن هذا الاجتماع شكّل نقطة انطلاق جديدة في مسار العلاقات الاقتصادية العراقية – الإيطالية، إذ ساهم في تفعيل مشاريع صناعية مشتركة وتبادل الخبرات بين الشركات العراقية والإيطالية، في إطار توجّه العراق إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة تعتمد على الصناعة إلى جانب النفط[3].

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيطاليا خلال المدة من عام 1963 إلى عام 1979 تطوراً ملحوظاً في مجالات متعددة، من أبرزها قطاع الزراعة والتجارة والنقل. ففي المجال الزراعي، اتجه التعاون بين البلدين نحو تنفيذ مشروعات الري والسدود واستصلاح الأراضي، فضلا عن ذلك تبادل الخبرات الفنية في ميادين الزراعة الحديثة. كما سعت إيطاليا إلى المشاركة في مشاريع البنية التحتية الزراعية، بهدف تعزيز الإنتاج، وتحسين نوعية المحاصيل الزراعية العراقية. أما في قطاع السياحة، فقد أبدت إيطاليا رغبة واضحة في التعاون من خلال تشجيع السياحة المتبادلة، إذ قدّم الجانب الإيطالي مقترحات لوزارة الصناعة والسياحة العراقية تتعلق بتطوير المرافق السياحية، مستفيداً من خبراته المتقدمة في هذا المجال.

الخاتمة:

نستنتج من خلال دراسة الاتفاقية التجارية عام 1963 وأثرها في التنمية الاقتصادية عدة نقاط جوهرية منها:

إن الاتفاقية شكّلت إطارًا قانونيًا واقتصاديًا متكاملًا أسهم في تنظيم العلاقات التجارية العراقية –الإيطالية خلال مرحلة حافلة بالتحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، كما عكست رغبة الطرفين في تأسيس شراكة اقتصادية متوازنة تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وشهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيطاليا خلال مطلع الستينيات من القرن العشرين مساراً متنامياً تُوّج بتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والنقل بين البلدين عام 1963. وجاءت هذه الاتفاقية في إطار سعي العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 إلى بناء شراكات اقتصادية متنوعة تخدم توجهاته التنموية، وفي ظل رغبة إيطاليا في تعزيز حضورها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق مع مصالحها التجارية والاستثمارية.

[1] مجلة الاقتصاد، العدد:75، 22 آذار 1977.
[2] و. د. ك، وزارة الخارجية، المصدر السابق، وثيقة 98.
[3] المصدر نفسه، وثيقة 98.

إن مجمل البيانات والتحليلات آنفة الذكر تعطي دلائل تاريخية واقتصادية أن الاتفاقية التجارية عام 1963م تعد مرحلة تأسيسية مهمة في العلاقات التجارية بين العراق وإيطاليا، إذ مثّلت بداية توسع ملحوظ في حجم الصادرات الإيطالية إلى العراق، ولا سيما في مجالات الصناعة والنسيج والكهرباء والمواد الكيميائية.

وبذلك يتضح مما تقدّم أنّ عام 1963م شكّل مرحلة مهمة في مسار العلاقات الاقتصادية العراقية الإيطالية في طريق التنمية المستدامة، إذ مثّل توسّع التبادل التجاري آنذاك مؤشراً على ازدياد الانفتاح الاقتصادي العراقي على أوروبا الغربية، وعلى المكانة التي احتلتها إيطاليا كشريك تجاري رئيس في المنطقة.

ومن جانب آخر عكست تلك العلاقات مستوى متقدماً من التعاون الاقتصادي بين البلدين، يقوم على أساس التكامل بين احتياجات العراق التنموية وقدرات إيطاليا الصناعية.

مما لا شك فيه أن العلاقات الاقتصادية العراقية الإيطالية في هذه المرحلة لم تقتصر على التبادل التجاري، بل ساهمت في نقل الخبرات الفنية والتقنية إلى العراق، وأسهمت في تعزيز الروابط السياسية والدبلوماسية بين الجانبين خلال عقدي الستينيات والسبعينيات.

References :

1. Mohammed, Ibtisam Hamoud; Abdel-Monem, Noha. *Iraqi–Italian Relations, 1921–1935*. Tikrit University Journal, 2012.
2. Abdul Salim, Taqi. *Foreign Trade Planning (Iraq's Foreign Trade)*. Al-Risala Printing Press, Baghdad, 1979.
3. *Al-Jumhuriya Newspaper*, Issue no. 509, 24 July 1969.
4. *Al-Waqa'i al-Iraqiya Newspaper*, Issue no. 884, 30 November 1963.
5. *Al-Waqa'i al-Iraqiya Newspaper*, Issue no. 885, Baghdad, 27 November 1963.
6. Hamidi, Jaafar Abbas. *History of Iraqi Ministries in the Republican Era, 1958–1968*, vol. 6. Bayt al-Hikma, Baghdad, 2005.
7. Ali, Haidar Hanoon. *Naji Talib and His Military and Political Role in Iraq up to 1968*. Kurdish Culture and Publishing House, Baghdad, 2013.
8. Al-Najjar, Abdul Wahab Hamdi. *Foreign Trade Policy in Iraq in the Post–World War II Period*. Al-Azhar Printing Press, Baghdad, 1968.
9. *Al-Iqtisad Journal*, Issue no. 75, 22 March 1977.
10. Iraqi Council of Ministers, *Eighth Session*, 30 January 1966, Baghdad.
11. Abdel-Fadil, Mahmoud. *Oil and Arab Unity – The Impact of Arab Oil on the Future of Arab Unity and Arab Economic Relations*. Beirut, 1981.
12. Abu Al-Nasr, Medhat; Mohammed, Yassin Medhat. *Sustainable Development: Its Concept – Dimensions – Indicators*. Arab Group for Training and Publishing, Beirut, 2017.
13. Al-Rawi, Mansour. *Trends in the Development of Iraq's Foreign Trade, 1950–1973*, Issue no. 4, 1975.
14. W.D.K., *Iraqi Council of Ministers Files*, no. 12, 8 February 1963.
15. W.D.K., *Ministry of Planning Files: Letter to the Ministry of Guidance (Statement of the Trade Agreement between Iraq and Italy)*, Document no. 10, 30 September 1963.
16. W.D.K., *Ministry of Planning Files: Letter to the Ministry of Guidance (Statement of the Trade Agreement between Iraq and Italy)*, Document no. 10, 30 September 1963.
17. Ministry of Foreign Affairs Documents. *Collection of Treaties and Agreements Concluded between Iraq and Foreign States*. Government Printing Press, Baghdad, 1965.
18. Iraqi Ministry of Economy, Department of Trade Exchange. *Archive of Iraqi Economic Relations*. Published by the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, 1964.
19. Iraqi Ministry of Planning. *The Detailed Framework of the Economic Development Plan*. Publications of the Central Bank of Iraq, no. 4, Baghdad, 1970.
20. Giuseppe Rossini; Un Doucumento Inedito Della Repubblica Di San Marino Nella Biblioteca Comunale De Faenza Italy, Faenza, 1969.
21. Angelo Coccia, Researching the Law of the Vatican City State, London, 2012.